

المحاضرة التاسعة التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية والنسب المالية (تابع)

3-2-3- نسب النشاط Activity ratios

تستخدم نسب النشاط لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة أصولها وخصومها، وهي تقيس مدى كفاءة المنشأة في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول وقدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وأعلى ربح ممكن.

- **معدل دوران مجموع الأصول:** ويقاس هذا المعدل مدى استغلال المنشأة لمختلف أنواع موجوداتها في توليد المبيعات. وبما أنه ليس هناك معدل نمطي لجميع المنشآت فيمكن مقارنة معدل المنشأة مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها، فكلما كان معدل المنشأة أكبر من معدل الصناعة كلما دل هذا على أن المنشأة تستغل أصولها بشكل جيد، أما إذا كان المعدل أقل من معدل الصناعة فهذا يدل على أن المنشأة لا تستغل أصولها بشكل جيد، كما يمكن مقارنة المعدل مع معدلات السنوات السابقة. وارتفاع معدل دوران مجموع الأصول يعود إلى أحد أو أكثر من الأسباب التالية: ارتفاع كفاءة المبيعات، نقص الاستثمار في الأصول وشراء بعض المبيعات من الخارج، أما انخفاض المعدل فيعود إلى أحد أو أكثر من الأسباب التالية: انخفاض كفاءة الأصول، انخفاض كفاءة المبيعات والمبالغة في حجم الأصول.

ويحسب معدل دوران مجموع الأصول حسب العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** ويقاس مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات. ونظراً لعدم وجود معدل نمطي، فإنه يتم مقارنة هذا المعدل بمعدل الصناعة التي تنتمي إليه المنشأة، فإذا كان المعدل متقارب مع معدل الصناعة فهو يعتبر مقبول، أما إذا كان أكبر فهذا يعتبر مؤشراً جيداً، أما إذا كان أقل فهذا مؤشر غير مقبول، كما يمكن مقارنة المعدل مع معدلات السنوات السابقة. وارتفاع المعدل هو مؤشر على الكفاءة أو غيرها. ويحسب معدل دوران الأصول المتداولة حسب الصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

- **معدل دوران صافي رأس المال العامل:** وهذا المعدل هو مؤشر لقياس كفاءة الإدارة في استخدام رأس المال العامل. وارتفاع المعدل يدل على كفاءة إدارة صافي رأس المال العامل، والعكس صحيح، مع مراعاة مقارنته مع معدل الصناعة ومعدلات السنوات السابقة. ويحسب معدل دوران صافي رأس المال العامل حسب العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

- **معدل دوران الموجودات الثابتة:** وهذه النسبة تستخدم كمقياس لمدى كفاءة المنشأة في استخدامها لأصولها الثابتة لتحقيق المبيعات. وارتفاع معدل الدوران قد يعني:
- ارتفاع كفاءة استخدام الموجودات الثابتة؛
 - انخفاض قيمة الموجودات الثابتة نتيجة الاستهلاك المتراكم على مدى السنوات؛
 - احتمال استئجار الشركة لجانب كبير من أصولها الثابتة؛
 - احتمال عدم إنتاج الشركة لجميع مبيعاتها في مصانعها؛
 - العمل بنظام الواردات وزيادة استغلال الأصول الثابتة؛
- أما انخفاض معدل الدوران قد يعني:
- عدم استغلال الطاقة القصوى المتاحة؛
 - المبالغة في الاستثمار في جانب الأصول الثابتة.
- ولا يتم الحكم على المعدل حتى يتم مقارنته بمعدل الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، كما يمكن أيضاً الحكم على المعدل بمقارنته مع معدلات المنشآت المماثلة أو بمعدلات السنوات السابقة. ويحسب معدل دوران الموجودات الثابتة حسب العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}}$$

- والرقم الظاهر للموجودات الثابتة في ميزانية المنشأة يتأثر بمجموعة من العوامل منها:
- تكلفة الأصول الثابتة؛
 - طول فترة حياة الأصول الثابتة؛
 - سياسات الاستهلاك المتبعة.

وهذه العوامل يمكن أن تؤدي إلى اختلاف معدلات الدوران بين شركات موجوداتها الثابتة لها نفس القيمة، وهو ما يستدعي أخذها في الحسبان، كما أن المعدل ذو دلالة جيدة خاصة إذا ما تم تطبيقه على الشركات الكبيرة التي تشكل موجوداتها الثابتة الجزء الأساسي من إجمالي الاستثمارات فيها.

- **معدل دوران البضاعة:** يوضح هذا المعدل عدد المرات التي تدور فيها البضاعة خلال الفترة المالية موضع التحليل، والمقصود بعدد مرات دوران البضاعة هو عدد المرات التي تقوم فيها المنشأة بشراء كمية من البضاعة وبيعها، على افتراض أن كل عملية شراء وبيع تتم بشكل مستقل، وتشكل كل مرة دورة واحدة، وبالتالي فهذا المعدل يظهر سرعة حركة المخزون في

المنشأة. ويعتبر هذا المعدل مؤشراً على الكفاءة في إدارة المخزون من البضاعة، ويتم استخدامه أيضاً كمؤشر لتقييم جودة المخزون. وارتفاع معدل دوران البضاعة يدل على مدى قدرة المنشأة على إبقاء المخزون في أدنى مستوياته، إضافة إلى قدرتها على تصريف بضاعتها بشكل سريع، وهو ما يمكن أن يعني وجود واحدة من هذه العناصر أو أكثر أو غيرها: كفاءة عالية في إدارة المخزون، بضاعة ذات جودة عالية واستثمار أقل للأموال في هذا البند من الموجودات. وانخفاض معدل دوران البضاعة عن المعدلات التاريخية أو المعدلات السائدة في الصناعة، إضافة لكونها مؤشراً سلبياً على السيولة، فقد تعني واحداً أو أكثر من الاحتمالات التالية:

- عدم الكفاءة في إدارة المخزون؛
- زيادة غير مبررة في حجم المخزون؛
- احتمال وجود بضائع تالفة وغير قابلة للتسويق؛
- تراجع في قدرة جهاز المبيعات.

ويدفع معدل دوران البضاعة المنخفض إلى ضرورة البحث عن الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض، إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار كون أن معدل دوران البضاعة يرتبط بالنشاط الاقتصادي للمنشأة، فمعدلات الدوران في المنشآت التي تنشط في القطاع الصناعي تكون دائماً أقل في تلك التي تنشط في النشاط التجاري، وحتى على مستوى القطاع الصناعي نفسه فإن معدلات الدوران في الصناعات الاستخراجية والثقيلة تكون دائماً أقل من معدلات الدوران في الصناعات التحويلية مثل الصناعات الغذائية.

ويحسب معدل دوران البضاعة حسب العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران البضاعة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد أو متوسط رصيد البضاعة}}$$

ويحسب متوسط رصيد البضاعة كما يلي:

$$\text{متوسط رصيد البضاعة} = \frac{\text{بضاعة أول مدة} + \text{بضاعة آخر مدة}}{2}$$

وفي حالة عدم توفر قيمة بضاعة أول مدة يتم استخدام فقط بضاعة آخر مدة. وفي حالة عدم توفر تكلفة البضاعة المباعة يمكن استخدام المبيعات بالرغم من زيادتها عن التكلفة بمقدار الأرباح المحققة.

ويجب إتمام نسبة معدل دوران البضائع بمتوسط فترة التخزين (وتسمى أيضاً بمتوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون) والتي تحسب حسب العلاقة التالية:

$$= \frac{\text{متوسط فترة التخزين}}{\text{أو } 360 \text{ } 365} \text{ معدل دوران البضائع}$$

وكلما قل متوسط فترة التخزين كلما كان أفضل للمنشأة، فتكاليف التخزين تقل، وسيولة المنشأة تتحسن، وتقل حاجة المنشأة إلى الأموال.

وهذه النسبة تفيد في التعرف على عدد الأيام التي تحتاجها المنشأة لبيع بضاعتها وأيضاً عدد الأيام التي تبقى فيها البضاعة في المخازن.

- **معدل دوران المدينين:** ويهدف هذا المعدل إلى قياس سيولة الحسابات المدينة قبل طرح الاحتياطات المخصصة للديون المشكوك في تحصيلها، كما أن أوراق القبض المخصومة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. ويتم اللجوء إلى حساب مثل هذا المعدل عندما تقل نسبة التداول والسيولة السريعة في المنشأة عن معدل الصناعة للتأكد من مدى القدرة على تسهيل الذمم المدينة. ويحسب معدل دوران الحسابات المدينة حسب العلاقة التالية:

$$= \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{معدل دوران الحسابات المدينة}} \text{ رصيد أو متوسط رصيد الحسابات المدينة}$$

ويحسب متوسط رصيد الحسابات المدينة كما يلي:

$$= \frac{\text{رصيد الحسابات المدينة أول المدة} + \text{رصيد الحسابات المدينة آخر مدة}}{2} \text{ متوسط رصيد الحسابات المدينة}$$

إذا فهذا المعدل يعكس معدل السرعة التي تتمكن بها المنشأة من تحصيل حساباتها المدينة ومدى ملائمة حجم الاستثمار في هذه الحسابات، وهو بهذا يلقي الضوء على مدى ملائمة سياسة الائتمان وسياسة التحصيل. وانخفاض معدل الدوران يشير إلى مدى التساهل في منح الائتمان، أما ارتفاعه فيشير إلى عدم التساهل في منح الائتمان. وارتفاع معدل دوران الحسابات المدينة عن معدل الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة يعتبر مؤشراً جيداً لأنه يعني أن المنشأة على كفاءة عالية في تحصيل ديونها، ويمكن أيضاً مقارنة المعدل مع معدلات السنوات السابقة.

وهناك من يرى أنه في حالة عدم توفر معلومات عن صافي المبيعات الآجلة فيمكن استخدام صافي المبيعات في حساب معدل دوران الحسابات المدينة.

إضافة لمعدل دوران الحسابات المدينة هناك **متوسط فترة التحصيل** والذي يعبر عن عدد الأيام اللازمة لتحصيل رصيد الحسابات المدينة، على افتراض توقف البيع الآجل، وكلما قصر متوسط فترة التحصيل كلما دل ذلك على درجة عالية من السيولة.

ويحسب متوسط فترة التحصيل حسب العلاقة التالية:

أو 365 360

= متوسط فترة التحصيل
معدل دوران المدينين

وطول فترة تحصيل ديون المنشأة موضع التحليل يجب أن تكون مطابقة تقريباً لطول فترة الائتمان المنفق عليها مع إمكانية تجاوزها لفترة أيام قليلة لأغراض تحصيل الشيكات، وفي حالة كانت هذه الفترة ضمن هذه الحدود فذلك يعتبر مؤشراً إيجابياً على نوعية المدينين وكفاية جهاز التحصيل في المنشأة، أما إذا كانت الحالة عكس ذلك فهذا يعتبر مؤشراً على رداءة المدينين وضعف جهاز التحصيل في المنشأة.

وفي الأخير يجب التنبيه أن استخدام رصيد الحسابات المدينة في اليوم الأخير من السنة المالية في حساب معدل دوران المدينين لا يأخذ بعين الاعتبار التذبذبات الموسمية وهو ما يعتبر عيب.
- **معدل دوران الدائنين:** يعتبر معدل دوران الدائنين مؤشراً من مؤشرات السيولة بالنظر لقدرته على تفسير كفاءة المنشأة في التسديد، حيث أن ارتفاع المعدل عن معيار المقارنة (مثلاً معدل الصناعة أو معدلات السنوات السابقة) هو علامة على تحسن السيولة نتيجة قدرة المنشأة على تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية الشراء الآجل، أما انخفاض المعدل عن معيار المقارنة فهو علامة عن ضعف السيولة وربما يشير عن ابتعاد المنشأة عن سياسة الشراء الآجل وعدم الاستفادة من المزايا التي تتيحها العملية.
ويحسب معدل دوران الدائنين حسب العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \frac{\text{صافي المشتريات الآجلة}}{\text{رصيد أو متوسط الدائنين}}$$

ويحسب متوسط رصيد الدائنين كما يلي:

$$\text{متوسط رصيد الدائنين} = \frac{\text{رصيد الدائنين أول المدة} + \text{رصيد الدائنين آخر مدة}}{2}$$

وفي حالة تعذر الحصول على قيمة صافي المشتريات الآجلة يلجأ المحلل المالي إلى كلفة البضاعة المباعة.

ونسبة معدل دوران الدائنين تصبح ذات دلالة أكبر عند قياس متوسط فترة التسديد والتي يقصد بها الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات الدائنة، أي التاريخ الذي تتم فيه عملية الشراء الآجل، إلى تاريخ تسديد قيمة تلك الحسابات. وترتبط فترة التسديد بقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها، فازدياد فترة التسديد ربما تعني ضعف في السيولة، أما الانخفاض فهو علامة على التحسن في السيولة.

ويحسب متوسط فترة التسديد حسب العلاقة التالية:

أو 365 360

= متوسط فترة التسديد
معدل دوران الدائنين

ويفضل عند دراسة وضع المنشأة إجراء مقارنة بين الفترة التي تمنحها المنشأة للمدينين والفترة التي تحصل عليها من الدائنين، ففي حالة كانت الفترة الأولى أقصر فوضع المنشأة سيكون جيد وخاصة من زاوية السيولة المالية، والعكس صحيح.

3-2-4- نسب الربحية Profitability ratios

تعتبر نسب الربحية عن مدى كفاءة اتخاذ المنشأة للقرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل، حيث تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المنشأة في تحقيق الربح على المبيعات، الأصول وحقوق المالكين، لهذا فنسب الربحية تهم العديد من الأطراف من المستثمرين، إدارة المنشأة والمقرضين. وتقسّم نسب الربحية إلى مجموعتين:

- مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات: وهذه المجموعة من النسب تقيس قدرة المنشأة على ضبط مختلف عناصر المصروفات المرتبطة بالمبيعات المتحققة، كما أنها تقيس أيضاً مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات. ومن أهم نسب هذه المجموعة:

- نسبة الربح الإجمالي: وهذه النسبة تهدف إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين سعر المنتج وتكاليفه. وأهم ما تعبر عنه هذه النسبة هو مدى كفاءة المنشأة في التعامل مع العناصر المكونة لتكلفة المبيعات، ومدى قدرتها على السيطرة عليها، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قراءة تطور هذه النسبة على مدى عدة سنوات. وفي الكثير من الحالات تحافظ هذه النسبة على معدل ثابت معقول في حالة استقرار أسعار البيع وتكاليف الإنتاج، وفي حالة حدث تغير في هذه المكونات فإن النسبة بالتالي ستتغير. وكلما ارتفعت قيمة النسبة كلما كان ذلك مؤشراً جيداً. وبما أنه لا يوجد معيار نمطي يمكن على أساسه الحكم على صلاحية هذه النسبة فيمكن مقارنتها بمثيلتها في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، ويمكن أيضاً مقارنتها بنسب السنوات السابقة. وتحسب نسبة الربح الإجمالي حسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الربح الإجمالي} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

- نسبة صافي الربح التشغيلي: إن ما يميز هذه النسبة عن سابقتها هو أن حساب تكلفة المبيعات تأخذ بعين الاعتبار في حسابها أيضاً عناصر التكاليف والمصروفات المتعلقة بقيام الشركة بعملياتها مثل المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع. وهذه النسبة تبين مدى الانخفاض الممكن في سعر بيع الوحدة من المنتج قبل بدء المنشأة بتحمل الخسائر لهذا فإن هذه النسبة ينظر إليها على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل. وكلما ارتفعت قيمة

النسبة كلما كان ذلك مؤشراً جيداً. وبما أنه لا يوجد معيار نمطي يمكن على أساسه الحكم على صلاحية هذه النسبة فيمكن مقارنتها بمثلتها في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، ويمكن أيضاً مقارنتها بنسب السنوات السابقة.

وتحسب نسبة صافي الربح التشغيلي حسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة صافي الربح التشغيلي} = \frac{\text{صافي الربح التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

- **نسبة صافي الربح:** وهذه النسبة تعتبر مقياساً أشمل للربحية من النسبتين السابقتين، إلا أنه يجب قراءة النسب الثلاثة في آن واحد للوصول إلى نتيجة أدق في الحكم على ربحية المنشأة. وتختلف هذه النسبة عن سابقتها باشتغالها على الأرباح الأخرى المتحققة من عمليات خارج نشاط الشركة، وأيضاً بعد الأخذ بعين الاعتبار المصروفات الأخرى والضرائب المدفوعة. وكلما ارتفعت قيمة النسبة كلما كان ذلك مؤشراً جيداً. ولا يتم الحكم على النسبة حتى يتم مقارنتها بنسبة الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، كما يمكن أيضاً الحكم على النسبة بمقارنتها بالسنوات السابقة أو مع نسب المنشآت المماثلة.

وتحسب نسبة صافي الربح حسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة صافي ربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

- **مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات:** تهدف النسب التي تنتمي إلى هذه المجموعة إلى قياس قدرة المنشأة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة. وهذه المجموعة من النسب تعتبر مهمة للغاية في تقييم مدى كفاءة إدارة المنشأة، وتعبّر عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام المصادر المتاحة، وارتفاع العائد يعبر عن كفاءة الإدارة في المنشأة. ومن أهم نسب هذه المجموعة:

- **معدل العائد على مجموع الأصول:** ويطلق عليه أيضاً بمعدل العائد على الاستثمار، وهو يظهر ربحية الأموال المستثمرة، وكلما ارتفعت قيمة المعدل كلما كان مؤشراً إيجابياً، ولا يجب أن ينخفض المعدل إلى معدل الفائدة في السوق أو أقل منه لأن حدوث هذا سيجعل من الأفضل استثمار الأموال في البنوك مثلاً.

ومن أجل دقة النتائج يفضل استخدام متوسط الأموال المستثمرة (متوسط الأصول) لأن الأموال المستثمرة في بداية الفترة تختلف عن الأموال المستثمرة في نهاية الفترة، والأرباح هي نتيجة نشاط المنشأة من بداية الفترة المالية حتى نهايتها.

ويحسب معدل العائد على الاستثمار حسب العلاقة التالية:

$$\times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{معدل العائد على الاستثمار}} = \text{معدل العائد على الاستثمار} \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول أو متوسط الأموال المستثمرة (متوسط مجموع الأصول)}}$$

حيث:

$$= \frac{\text{متوسط رأس المال المستثمر}}{2} = \frac{\text{رأس المال المستثمر أول المدة} + \text{رأس المال المستثمر آخر المدة}}{2}$$

ولا يتم الحكم على معدل العائد على الاستثمار إلا بعد مقارنته مع معدل الفائدة في السوق ومعدل الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، كما يمكن مقارنته أيضاً مع معدلات المنشآت المماثلة أو مع معدلات السنوات السابقة.

- **معدل العائد على حقوق الملكية:** وهذا المعدل يقيس مدى نجاح إدارة المنشأة في تعظيم عائد المستثمرين، والمعدل يعتبر مقياساً شاملاً للربحية لكونه يقيس العائد المالي الذي يتحقق على استثمارات المساهمين في الشركة، لذا فهو يعتبر مؤشراً على المدى الذي استطاعت فيه إدارة المنشأة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح. ويهم هذا المعدل مالكي المنشأة (المساهمين) لأنهم المستفيدين من صافي الربح. وكلما ارتفعت قيمة هذا المعدل كلما كان ذلك إيجابياً. وفي حالة كان معدل العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الاستثمار فهذا يعني أن معدل العائد على حقوق الملكية يساوي معدل الفائدة المدفوع للديون، أما إذا كان متساويين فهذا يعني أن معدل العائد على حقوق الملكية يساوي معدل الفائدة المدفوع للديون وبالتالي فإن الحالة الجيدة هي التي يكون فيها معدل العائد على حقوق الملكية أكبر من معدل العائد على الاستثمار. ويحسب معدل العائد على حقوق الملكية حسب العلاقة التالية:

$$\times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة (بعد طرح حقوق حملة الأسهم الممتازة إن وجدت)}}{\text{حقوق الملكية (أو متوسط حقوق الملكية)}} = \text{معدل العائد على حقوق الملكية}$$

ومن أجل دقة النتائج يفضل استخدام متوسط حقوق الملكية والذي يحسب كما يلي:

$$= \frac{\text{رصيد حقوق الملكية أول المدة} + \text{رصيد حقوق الملكية آخر المدة}}{2}$$

مثال:

ليكن لديك الميزانية العمومية وقائمة الدخل للشركة "X" بتاريخ 2020/12/31 كما يلي:

الميزانية العمومية

المبالغ (وحدة نقدية)	الخصوم	المبالغ (وحدة نقدية)	الأصول
90000	رأس المال (أسهم عادية)	7500	قيم معنوية

7400	أرباح محتجزة	28000	الأراضي
97400	مجموع حقوق الملكية	34000	المباني
29220	قروض بنكية	28000	السيارات
29220	مجموع الديون طويلة الأجل	12000	الأثاث
		(6000)	مخصص الإهلاك
126620	مجموع الأموال الدائمة	103500	مجموع صافي الأصول الثابتة
16400	موردين	18600	البضاعة
8500	أرباح موزعة	9200	زبائن
3180	ضرائب واجبة الدفع	4900	أوراق القبض
1300	سلفات مصرفية	9000	البنك
		7000	الحساب البريدي الجاري
		3800	الصندوق
29380	مجموع الخصوم المتداولة	52500	مجموع الأصول المتداولة
156000	مجموع الخصوم	156000	مجموع الأصول

قائمة الدخل

المبلغ (وحدة نقدية)	البيان
91000	- إجمالي المبيعات
(2945)	- مردودات المبيعات
(1300)	- مسموحات المبيعات
86755	- صافي المبيعات (منها 60% آجلة)
(29200)	- تكلفة المبيعات
57555	- الربح الإجمالي
(29400)	- المصاريف التشغيلية
28155	- صافي الدخل التشغيلي
1720	- الإيرادات الأخرى
(10000)	- المصاريف الأخرى
19875	- صافي الدخل قبل الضريبة
(3975)	- مخصص الضريبة (20%)
15900	- صافي الربح
(8500)	- الربح الموزع
7400	- صافي الربح المحتجز

المطلوب:

- 1- أوجد صافي رأس المال العامل، الاحتياجات من رأس المال العامل وقيمة الخزينة الصافية؟
- 4- أوجد مختلف النسب المالية التي تم تناولها وحللها؟

الحل:

- 1- إيجاد صافي رأس المال العامل، الاحتياجات من رأس المال العامل وقيمة الخزينة الصافية:

المؤشر	القيمة	التفسير
صافي رأس المال العامل	الأموال الدائمة - صافي الأصول الثابتة $126620 - 103500 = 23120$ وحدة نقدية أو الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة $52500 - 29380 = 23120$ وحدة نقدية	تعتبر النتيجة مؤشراً جيداً على الوضعية المالية للمنشأة حيث تمول جميع أصولها الثابتة والصافية بأموالها الدائمة، والقيمة الباقية يتم بها تمويل جزء من الأصول المتداولة.
الاحتياجات من رأس المال العامل	(الأصول المتداولة - النقدية) - (ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية) $(52500 - (9000 + 7000 + 3800)) - (29380 - 1300) = 4620$ وحدة نقدية	عند الأخذ بهذه النتيجة ونتيجة صافي رأس المال العامل فهذا يعني أن المنشأة يمكنها تمويل دورة الاستغلال بواسطة صافي رأس المال العامل وموارد الاستغلال (ديون الموردين). وتشير هذه الوضعية إلى أن المنشأة متوازنة مالياً على المدى القصير .
الخبزينة الصافية	صافي رأس المال العامل - الاحتياجات من رأس المال العامل $23120 - 4620 = 18500$ وحدة نقدية أو القيم الجاهزة - السلفات المصرفية $(9000 + 7000 + 3800) - 1300 = 18500$ وحدة نقدية	وهي نتيجة تشير إلى التوازن المالي الذي تتمتع به المنشأة على المدى القصير .

2- إيجاد النسب المالية:

النسبة	القيمة	التفسير
النسب الهيكلية		
نسبة التمويل الخارجي للأصول	$0.38 = \frac{29220 + 29380}{156000} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$	النسبة جيدة لأنها لا تتجاوز 0.5 حيث تشير إلى أن 38% فقط من مجموع الأصول يتم تمويله بواسطة الديون (القصيرة والطويلة الأجل).
نسبة التمويل الداخلي للأصول	$0.62 = \frac{97400}{156000} = \frac{\text{مجموع حقوق الملكية}}{\text{مجموع الأصول}}$	النسبة جيدة لأنها تشير إلى أن 62% من مجموع الأصول يتم تمويله بواسطة حقوق الملكية.
نسبة تغطية الديون الطويلة الأجل	$3.54 = \frac{103500}{29220} = \frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{\text{الديون الطويلة الأجل}}$	بما أن النسبة أكبر من الواحد فهي تعتبر جيدة، وهي تشير إلى أن صافي الأصول الثابتة تغطي الديون طويلة الأجل للمنشأة بـ 3.54 مرة وهي وضعية مالية مريحة جداً.
نسبة المديونية الكاملة	$0.60 = \frac{29220 + 29380}{97400} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$	النسبة جيدة لأنها لا تتجاوز الواحد، وتشير إلى أن مجموع الديون أقل من مجموع حقوق الملكية حيث أن قيمة مجموع الديون تساوي 60% من مجموع حقوق الملكية، وهذه الوضعية

تعتبر عن تمتع المنشأة بالاستقلالية المالية.		
النسبة جيدة جداً لأنها لا تتجاوز الواحد وأقل بكثير من هذا الحد، وهي تشير إلى أن الديون قصيرة الأجل لا تمثل سوى 30% من مجموع حقوق الملكية.	$0.30 = \frac{29380}{97400} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$	نسبة المديونية قصيرة الأجل
النسبة جيدة جداً لأنها لا تتجاوز الواحد وأقل بكثير من هذا الحد، كما أنها أقل من النسبة التي يفضل ألا تتجاوزها وهي 0.5، وتشير قيمة النسبة إلى أن الديون طويلة الأجل لا تمثل سوى 30% من مجموع حقوق الملكية.	$0.3 = \frac{29220}{97400} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$	نسبة المديونية طويلة الأجل
هذه النسبة أكبر من الواحد وهي وضعية جيدة لأنها تشير إلى وجود صافي رأس مال عامل موجب أي أن الأصول الثابتة الصافية في المنشأة يتم تمويلها بالكامل بواسطة الأموال الدائمة.	$1.22 = \frac{126620}{103500} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$	نسبة تمويل الأصول الثابتة
قيمة النسبة جيدة لأنها أقل من الواحد حيث تشير إلى وجود صافي رأس عامل موجب.	$0.56 = \frac{29380}{52500} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الأصول المتداولة}}$	نسبة تمويل الأصول المتداولة
نسب السيولة		
بما أن القيمة النمطية للنسبة هي 2، فإن قيمة النسبة غير كافية للمنشأة.	$1.79 = \frac{52500}{29380} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	نسبة التداول
بما أن القيمة النمطية للنسبة هي 1، فإن قيمة النسبة غير كافية للمنشأة.	$0.91 = \frac{(9200 + 12300 + 4200) - 52500}{29380} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{مصاريف مدفوعة مقدماً})}{\text{الخصوم المتداولة}}$	نسبة السيولة السريعة
قيمة النسبة منخفضة جداً عن الحدود المقبولة وهي 0.75 إلى 1، وهو مؤشر غير جيد للمنشأة.	$0.47 = \frac{4900+9000+7000+3800}{52500} = \frac{\text{الموجودات النقدية وشبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	نسبة النقدية
نسب النشاط		
والحكم على هذا المعدل يكون عن طريق مقارنته مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، أو أيضاً مع معدلات السنوات السابقة، وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشراً إيجابياً.	$0.56 = \frac{86755}{156000} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$	معدل دوران مجموع الأصول
والحكم على هذا المعدل يكون عن طريق مقارنته مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، أو أيضاً مع	$1.65 = \frac{86755}{52500} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$	معدل دوران الأصول المتداولة

معدلات السنوات السابقة، وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشراً إيجابياً.		
والحكم على هذا المعدل يكون عن طريق مقارنته مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، أو أيضاً مع معدلات السنوات السابقة، وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشراً إيجابياً.	$3.75 = \frac{86755}{23120} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$	معدل دوران صافي رأس المال العامل
والحكم على هذا المعدل يكون عن طريق مقارنته مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، أو أيضاً مع معدلات السنوات السابقة، وارتفاع المعدل يعتبر مؤشراً إيجابياً.	$0.84 = \frac{86755}{103500} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}}$	معدل دوران الموجودات الثابتة
وينبغي مقارنة المعدل مع معيار مقارنة مثل معدل الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة أو معدلات السنوات السابقة، وكلما كان المعدل منخفضاً كان ذلك مؤشراً سلبياً على العديد من الأصعدة منها السيولة. أما فيما يخص متوسط فترة التخزين فهي تبدو فترة طويلة لأنها تعني أن المنشأة تحتاج في المتوسط إلى 229.3 يوماً لبيع بضاعتها.	$1.57 = \frac{29200}{18600} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد أو متوسط رصيد البضاعة}}$ $= \frac{360}{1.57} = \frac{360}{\text{معدل دوران البضائع}} = 229.3 \text{ يوماً}$	معدل دوران البضاعة
وينبغي مقارنة المعدل مع معيار مقارنة مثل معدل الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة أو معدلات السنوات السابقة، وكلما كان المعدل مرتفعاً عن معدل المقارنة كان ذلك مؤشراً إيجابياً لأن المنشأة على كفاءة عالية في تحصيل ديونها. ويشير معدل فترة التحصيل إلى أن عدد الأيام اللازمة لتحصيل رصيد الحسابات المدينة، على إفتراض توقف البيع الأجل، هو حوالي 98 يوماً، وهي فترة يجب مقارنتها مع فترة الائتمان المتفق عليها، وينبغي أيضاً مقارنتها مع متوسط فترة التسديد (أنظر أدناه).	$\frac{\text{صافي المبيعات الأجلة}}{\text{رصيد أو متوسط رصيد الحسابات المدينة}} = \frac{86755 \times 0.6}{9200 + 4900} = 3.69$ $= \frac{360}{3.69} = 97.56 \text{ يوماً}$ $= \frac{360}{\text{معدل دوران المدينين}} = \text{متوسط فترة التحصيل}$	معدل دوران المدينين
وينبغي مقارنة المعدل مع معيار مقارنة مثل معدل الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة أو معدلات السنوات السابقة،	$1.78 = \frac{29200}{16400} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد أو متوسط الدائنين}}$	معدل دوران الدائنين

<p>وكلما كان المعدل مرتفعاً عن معدل المقارنة كان ذلك مؤشراً إيجابياً. ويلاحظ أن متوسط فترة التحصيل أقل من متوسط فترة التسديد وهي وضعية جيدة للمنشأة خاصة من ناحية السيولة.</p>	<p>= متوسط فترة التسديد $\frac{360}{1.78} = 202.25$ يوماً معدل دوران الدائنين $\frac{360}{1.78}$</p>	
نسب الربحية		
<p>يمكن الحكم على هذه النسبة بمقارنتها مع معيار مقارنة مثل نسبة الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة ونسب السنوات السابقة، وارتفاع النسبة يعتبر مؤشراً جيداً.</p>	<p>نسبة الربح الإجمالي $0.66 = \frac{57555}{86755} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{صافي المبيعات}}$</p>	
<p>يمكن الحكم على هذه النسبة بمقارنتها مع معيار مقارنة مثل نسبة الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة ونسب السنوات السابقة، وارتفاع النسبة يعتبر مؤشراً جيداً.</p>	<p>نسبة صافي الربح التشغيلي $0.32 = \frac{28155}{86755} = \frac{\text{صافي الربح التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}}$</p>	
<p>يمكن الحكم على هذه النسبة بمقارنتها مع معيار مقارنة مثل نسبة الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة ونسب السنوات السابقة، وارتفاع النسبة يعتبر مؤشراً جيداً.</p>	<p>نسبة صافي الربح $0.18 = \frac{15900}{86755} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$</p>	
<p>يمكن الحكم على هذا المعدل بمقارنته بسعر الفائدة السائد في السوق لمعرفة ما إذا كانت هناك جدوى من الاستمرار في استثمار الأموال في المنشأة أو استثمارها في مكان آخر مثل إيداعها في البنوك، كما يمكن الحكم على المعدل أيضاً بمقارنته مع نسبة الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة أو مع أي معيار مقارنة آخر.</p>	<p>معدل العائد على الاستثمار $100 \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول أو متوسط الأموال المستثمرة (متوسط مجموع الأصول)}} = 10.19 = \frac{15900}{156000}$</p>	
<p>المعدل أعلى من معدل العائد على الاستثمار وهذا يعتبر مؤشراً جيداً.</p>	<p>معدل العائد على حقوق الملكية $16.32 = 100 \times \frac{15900}{97400}$ (بعد طرح حقوق حملة الأسهم الممتازة إن وجدت) صافي حقوق الملكية (أو معدل صافي حقوق الملكية)</p>	

